

قرار مجلس الوزراء الخاص بعمل المرأة

رقم (١٢٠) تاريخ: ١٢/٤/١٤٢٥هـ

بعد الإطلاع على نتائج الدراسة المرفوعة من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن نتائج دراسة زيادة فرص و مجالات عمل المرأة السعودية قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الضوابط و الإجراءات تتعلق بهذا الموضوع من بينها ما يلي،

١/ على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية / كل جهة في مجال اختصاصها/ استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة التي تمنحها هذه الجهات و إصدارها ووفقاً للأنظمة و الضوابط الشرعية.

٢/ على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات و أقسام نسائية/ بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها و طبيعته / خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

٣/ على مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة و الكفاية تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد أنشطة و مجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة و تهيئة فرص إعداد السعوديات و تأهيلهن و تدريبهن للعمل في تلك الأنشطة و المجالات و توفير الدعم المادي و المعنوي اللازم لقيامها على أن تسهم الجهات الحكومية / كل جهة بحسب اختصاصها / في تحقيق ذلك.

٤/ على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراض و مناطق داخل حدود المدن و تهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.

٥/ على صندوق تنمية الموارد البشرية أن يولي أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات و توظيفهن ضمن خططه و برامجه.

٦/ على وزارة العمل التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية و وزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة و تنفيذ برنامج الأسر المنتجة و توفير الدعم اللازم لإنجاحهما.

٧/ على وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد و التخطيط و وزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

٨/ قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية الخاصة على المرأة السعودية و على وزارة العمل وضع جدول زمني لتنفيذ ذلك و متابعته.

٩/ على وزارة العمل و وزارة التجارة و الصناعة و مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية دراسة إجازة الأمومة للمرأة العاملة للنظر في مدها بما يعطي حافزاً و ميزة إضافية للمرأة و بما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.